صندوق استثمار

البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث

ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز)

القوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠٢٤

وتقرير مراقب الحسابات عليها

الفهرس

البيـــان	رقم الصفحة
الفهرس	٢
تقرير مراقب حسابات	٣-٤
قائمة المركز المالى	٥
قائمة الدخل	٦
قائمة الدخل الشامل	٧
قائمة التغير في حقوق حملة الوثائق	٨
قائمة التدفقات النقدية	٩
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	١٠-٣٤

تقـــرير مراقب الحسابات

السادة / حملة وثائق صندوق إستثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد التراكمى(كنوز)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية لصندوق إستثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد التراكمى(كنوز) والمتمثلة فى المركز المالى فى٣٠ يونيو٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى صافى اصول الصندوق لحملةالوثائق والتدفقات النقدية عن الستة اشهرالمنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية الدورية مسئولية شركات خدمات الادارة " الشركة المصرية لخدمات الادراه في مجال صناديق الاستثمار"وهى المسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أى تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أى أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية . وتعتمد الإجراءات التى تم إختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء الرأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة . وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

الـــــــرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، فى جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي لصندوق استثمار البنك المصرى لتنميه لصادرات الثالث ذو العائد اليومى التراكمى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ ، وعن أدائه المالى وتدفقاته النقدية عن الفترة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

٢ ميدان الاسماعيلية - مصر الجديدة - القاهرة ٨٩٩ ٢٢٩١٥ (٢٠٢+) - ٢٦ ٩٢٠ ٢٤١ (٢٠٢+) - فاكس : ٦٨ ٩٩٨ ٢٤١ (٢٠٢+)
E-mail : info@nasrcorp.com - website : www.nasrcorp.com

THE GLOBAL COMPACT
WE SUPPORT

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى .

يمسك الصندوق حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

القاهرة فى : ١١اغسطس٢٠٢٤ .

مراقب الحسابات

(محمد عبد العزيز سليم)

مقيد بسجل المحاسبين والمراجعين (١٦١٥٤)

مقيد س.م.م الهيئة العامة للرقابة المالية (٣٩١)

مقيد بسجل مراقبي الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات(١٧٤٩)

مقيد بسجل البنك المركزى المصرى (٦٠٧)

مقيد بسجل مراقبي الحسابات بالمنطقة الإقتصادية لقناة السويس تحت رقم (٧٣)

نصر أبو العباس أحمد - أعضاء Morison Global

٢ ميدان الإسماعيلية - مصر الجديدة - القاهرة ٨٩٩ ٩١٥ ٢٢ (٢٠٢+) - ٢٦ ٩٢٠ ٢٤١ (٢٠٢+) - فاكس : ٦٨ ٩٩٨ ٢٤١ (٢٠٢+)
E-mail : info@nasrcorp.com - website : www.nasrcorp.com

THE GLOBAL COMPACT WE SUPPORT

صندوق إستثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث النقدى ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز)

قائمة المركز المالي في ٣٠ يونية ٢٠٢٤ (جنيه مصري)

	ايضاح	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/١٢/٣١
	رقم	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الاصول المتداولة			
نقدية لدى البنوك	٦	١,٦٤٢,٤٠١	٢٨٦,٧٩٤
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أسهم	٧/١	٢٠,٦١٧,٥٥٠	١٨ ،٦١٣ ٦٧٠
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - صناديق استثمار	٧/٢	١,٨١٦,٦١٣	١,٤٩٤,٣٤٠
عوائد مستحقة و أرصدة مدينة أخري	٨	٤٧٦,٨٤٨	١٤٥,٤٧٤
اجمالى الاصول		٢٤,٥٥٣,٤١٢	٢٠ ،٥٤٠ ٢٧٨
الألتزامات المتداولة			
مصروفات مستحقة	٩	١,٤٦٢,٨٥٣	٥٧٤,٢٠٢
دائنو مصلحة الضرائب	١٠	٥,١٢٨	٧,٢٧٢
اجمالى الالتزامات		١,٤٦٧,٩٨١	٥٨١,٤٧٤
صافى اصول الصندوق لحملة الوثائق	١١	٢٣,٠٨٥,٤٣١	١٩ ،٩٥٨ ٨٠٤
عدد الوثائق القائمة		٥٢,٥٢٧	٥٢,٤٠١
نصيب الوثيقة من صافى أصول الصندوق		٤٣٩.٤٩٦٥	٣٨٠.٨٨٥٩

تعتبر الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزا من القوائم الماليه وتقرأ معها.

تقرير مراقب حسابات

ممثل لجنة الاشراف

ياسر اسامة عبد الصادق

خدمات الادارة
الشركة المصرية لخدمات
الادارة في مجال صناديق الاستثمار
محمد عبد العليم محمد

محمد عبد العليم

الشركة المصرية لخدمات الادارة
في مجال صناديق الاستثمار

صندوق إستثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث النقدى ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز)
قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠٢٤ (جنيه مصري)

	إيضاح	من ٢٠٢٤/١/١ الى ٢٠٢٤/٦/٣٠	من ٢٠٢٣/١/١ الى ٢٠٢٣/٦/٣٠
	رقم	جنيه مصرى	جنيه مصرى
عوائد دائنة - الاستثمارات المالية	(١٢)	٢٨٤,٢٢٢	٣٠٩,٧٣٠
صافي أرباح بيع الإستثمارات المالية	(١٣)	٢,٣٠١,٢٨٧	٦٩٠,٢٤٨
صافي التغير في اللاستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة - أسهم	١/٧	٤٣٠,٥٠٨	٢,١٧٦,٦٩٨
صافي التغير في ا للاستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة - صناديق أستثمار	٢/٧	١٣٠,٨٦٧	٢٢,١٨٠
صافي ايراد النشاط		٣,١٤٦,٨٨٤	٣,١٩٨,٨٥٦
مصروفات النشاط	(١٤)	(١٣٦,٩٤٠)	(١٤٦,٣٣١)
مصروفات عمومية وادارية	(١٥)	(٤٧,٧٠٢)	(٤٣,٨٦٠)
إجمالى المصروفات		(١٨٤,٦٤٢)	(١٩٠,١٩١)
فروق العملة		٧٢,٩٣٢	١٣,٢٠١
صافي أرباح الفترة قبل الضرائب		٣,٠٣٥,١٧٤	٣,٠٢١,٨٦٦
ضرائب العوائد و التوزيعات		(١١,٨٧٧)	(١٤,٦٧٢)
صافي أرباح الفترة بعد الضرائب		٣,٠٢٣,٢٩٧	٣,٠٠٧,١٩٤

تعتبر الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزا من القوائم الماليه وتقرأ معها.

صندوق إستثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث النقدى ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز)

قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠٢٤ (جنيه مصري)

	من ٢٠٢٤/١/١ الى ٢٠٢٤/٦/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠٢٣/١/١ الى ٢٠٢٣/٦/٣٠ جنيه مصرى
صافى إرباح الفترة	٣,٠٢٣,٢٩٧	٣,٠٠٧,١٩٤
بنود الدخل الشامل الاخر	--	--
اجمالى الدخل الشامل عن الفترة	٣,٠٢٣,٢٩٧	٣,٠٠٧,١٩٤

تعتبر الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزا من القوائم الماليه وتقرأ معها.

صندوق إستثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث النقدى ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز)
قائمة التغير في حقوق حملة الوثائق عن الفترة المالية المنتهية في٣٠ يونية ٢٠٢٤(جنيه مصري)

	القيمة الاسمية للوثائق	فروق القيمة الاستردادية للوثائق	الأرباح المرحلة	صافي (خسائر) أرباح الفترة	الاجمالي
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
الرصيد في ٢٠٢٣/١/١	٥,١٦٧,٦٠٠	(١٥,٧٨٧,٥٣١)	٢٠,١٨٧,٩٠١	٢,١٤٤,٩٥٧	١١,٧١٢,٩٢٧
محول الي الارباح المرحة	--	--	٢,١٤٤,٩٥٧	(٢,١٤٤,٩٥٧)	--
صافي الوثائق المستردة خلال الفترة	٣,٣٠٠	٢,٤٣٣	--	--	٥,٧٣٣
صافي ارباح الفترة	--	--	--	٣,٠٠٧,١٩٤	٣,٠٠٧,١٩٤
الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-
صافي أصول الصندوق في ٢٠٢٣/٦/٣٠	**٥,١٧٠,٩٠٠**	**(١٥,٧٨٥,٠٩٨)**	**٢٢,٣٣٢,٨٥٨**	**٣,٠٠٧,١٩٤**	**١٤,٧٢٥,٨٥٤**
الرصيد في ٢٠٢٤/١/١	٥,٢٤٠,١٠٠	(١٥,٦٠١,٠١١)	٢٢,٣٣٢,٨٥٨	٧,٩٨٦,٨٥٧	١٩,٩٥٨,٨٠٤
محول الي الارباح المرحة	--	--	٧,٩٨٦,٨٥٧	(٧,٩٨٦,٨٥٧)	--
صافي(ارباح) الوثائق المصدرة خلال الفترة	١٢,٦٠٠	٩٠,٧٣٠	--	--	١٠٣,٣٣٠
صافي ارباح الفترة	--	--	--	٣,٠٢٣,٢٩٧	٣,٠٢٣,٢٩٧
الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-
صافي أصول الصندوق في ٢٠٢٤/٦/٣٠	**٥,٢٥٢,٧٠٠**	**(١٥,٥١٠,٢٨١)**	**٣٠,٣١٩,٧١٥**	**٣,٠٢٣,٢٩٧**	**٢٣,٠٨٥,٤٣١**

تعتبر الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزا من القوائم الماليه وتقرأ معها.

صندوق إستثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث النقدى ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز)

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠٢٤ (جنيه مصري)

	ايضاح رقم	٢٠٢٤/٦/٣٠ جنيه مصرى	٢٠٢٣/٦/٣٠ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية			
صافي ارباح الفترة قبل الضرائب		٣,٠٣٥,١٧٤	٣,٠٠٧,١٩٤
تعديلات لتسوية صافي أرباح الفترة مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي التغير في الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر - أسهم	١/٧	(٤٣٠,٥٠٨)	(٢,١٧٦,٦٩٨)
صافي التغير في الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر - صناديق استثمار	٢/٧	(١٣٠,٨٦٧)	(٢٢,١٨٠)
خسائر اعاده تقيم عملة		(٧٢,٩٣٢)	(١٣,٢٠١)
صافى ربح التشغيل قبل التغير فى رأس المال العامل		٢,٤٠٠,٨٦٧	٧٩٥,١١٥
التغير في :			
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر – أسهم	١/٧	(١,٥٧٣,٣٧٢)	(٤٥٢,٣٣٦)
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - صناديق استثمار	٢/٧	(١٩١,٤٠٦)	(٥٢٦,٢٢٢)
عوائد مستحقة وارصدة مدينة اخرى	٨	(٣٣١,٣٧٤)	٢٠٧,٦٠٩
مصروفات مستحقة	٩	٨٨٨,٦٥١	(٢٥,٥٦٠)
دائنو مصلحة الضرائب	١٠	(٢,١٤٤)	(٣٤٧)
ضرائب مسددة خلال الفترة		(١١,٨٧٧)	٠
صافى التدفقات النقدية الناتجه من (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة التشغيل		١,١٧٩,٣٤٥	(١٧٤٢)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
صافي المدفوعات من إصدار و استرداد وثائق خلال الفترة		١٠٣,٣٣٠	٥,٧٣٣
صافى التدفقات النقدية (الناتجه من) أنشطة التمويل		١٠٣,٣٣٠	٥,٧٣٣
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة		١,٢٨٢,٦٧٥	٣,٩٩١
النقدية وما فى حكمها أول الفترة	٦	٢٨٦,٧٩٤	١٤٧,٦٨٩
اثر التغير في اسعار الصرف		٧٢,٩٣٢	١٣,٢٠١
النقدية ومافي حكمها اخر الفترة	٦	١,٦٤٢,٤٠١	١٦٤,٨٨١
يتمثل رصيد النقدية وما في حكمها فيما يلي :			
حسابات جارية لدي البنك		١,٦٤٢,٤٠١	١٦٤,٨٨١

تعتبر الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزا من القوائم الماليه وتقرأ معها.

صندوق إستثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث النقدى ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠٢٤ (جنية مصري)

١- نبذة عن الصندوق

أنشأ البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدورى التراكمى كنوز (صندوق مفتوح ذو عائد دورى تراكمى) كاحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب الترخيص رقم ٦٥٣ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية في ٢٠١٢/٣/٥ وكذلك نشرة الاكتتاب المعتمدة برقم (٤١٦) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥ كنشاط للاستثمار الجماعي وذلك وفقًا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبموجب موافقة البنك المركزي المصري في ٢٠١١/٩/٢٧ وكذا التعديل لبنود نشرة الأكتتاب المعمول بها من ٢٠١٧/١٠/٢ تتضمن نشرة الأكتتاب أن حجم الصندوق ٥٠ مليون جنيه مصري خمسون مليون جنيه مصري) مقسمة على ٥٠٠٠٠٠ وثيقة (خمسمائة ألف وثيقة) قيمتها الأسمية ١٠٠ جنيه ويجوز زيادة حجم الصندوق الي ٢٥٠ مليون جنيه مع مراعاه احكام المادة (١٥٠) من الفصل الثانى من لائحة القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢، ويخصص البنك المصري لتنمية الصادرات للصندوق مبلغ ٥ مليون جنية موزع علي عدد ٥٠ الف وثيقة كحد ادني بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه قابلة للزيادة بعد الحصول علي موافقة البنك المركزي المصري ، ولا يجوز للبنك استرداد هذه الوثائق او التصرف فيها قبل إنتهاء مدة الصندوق ، وفي حالة زيادة أو خفض حجم الصندوق يحق للبنك المصري لتنمية الصادرات زيادة أو خفض حجم المساهمة فيه علي الا تقل نسبة مساهمته في جميع الاحوال عن مبلغ ٥ مليون جنيه أو ٢% من حجم الوثائق القائمة أيهما أكبر ، تم تغطية الاكتتاب لعدد ٦١٢,٥٠١ وثيقة باجمالي مبلغ ٦١,٢٥٠,١٠٠ جنيه مصرى فى تاريخ غلق باب الأكتتاب ، وحددت مدة الصندوق بخمسة وعشرين عاماً تبدأ من تاريخ الترخيص ، وتبدأ السنة المالية للصندوق أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.

تم إعتماد القوائم المالية للصندوق عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠٢٤ من قبل لجنة الإشراف فى – ٦ أغسطس ٢٠٢٤.

هدف الصندوق

يهدف صندوق إستثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز) الى استثمار أمواله في تكوين محفظة متنوعة من الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية ووثائق صناديق الاستثمار والادوات الاستثمارية بهدف السعي نحو تحقيق أكبر قدر من النمو لاستثماراته مع العمل على تخفيض حجم المخاطر.

إنهاء الصندوق والتصفية :

طبقاً للمادة (١٧٥) من الفصل الثاني من لائحة القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، ينقضي الصندوق في الحالات التالية:

- انتهاء مدته.
- تحقيق الغرض الذى أنشئ من أجله أو إذا إستحال عليه مواصلة تنفيذ غرضه .

ولا يجوز وقف نشاط الصندوق أو تصفية عملياته إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك بعد التثبيت من أن الصندوق ابرأ ذمته نهائياً من إلتزاماته وفقاً للشروط والأجراءات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة وفى مثل هذه الأحوال يجوز للبنك المصرى لتنمية الصادرات إنهاء الصندوق وذلك بإرسال اشعار لحملة الوثائق وفى هذه الحالة تصفى موجودات الصندوق وتسدد التزاماته ويوزع باقي عوائد هذه التصفية بعد إعتماده من مراقبي حسابات الصندوق على حملة الوثائق بنسبة ما تمثله وثائقهم إلى إجمالي الوثائق الصادرة عن الصندوق على أن يتم ذلك خلال مدة لاتزيد على تسعة أشهر من تاريخ الإشعار.

٢- القيمة الإستردادية للوثائق

١,٢ الإسترداد الاسبوعي للوثائق

- يجوز لصاحب الوثيقة أو الموكل عنه (قانوناً أن يسترد قيمة بعض أو جميع وثائق الإستثمار أسبوعياً دون تحمل أيه مصاريف إسترداد.
- يتم تقديم طلب الاسترداد لدى اى فرع من فروع الجهه المؤسسة خلال ايام العمل المصرفية للبنك طوال الأسبوع حتى الساعة الثانية عشر ظهراً بحد أقصى آخر يوم عمل مصرفى من كل أسبوع - يوم الإسترداد الفعلى (على ألا يكون عطلة رسمية بالبورصة)، ويتعين حضور حامل الوثيقة أو الموكل عنه لإيداع طلب الإسترداد على أن يتم تجميع طلبات الإسترداد القائمة في نهاية آخر يوم عمل مصرفى من كل اسبوع.
- يجوز لحملة الوثائق سحب طلب الإسترداد حتى آخر يوم عمل مصرفي من كل اسبوع .
- يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها على أساس نصيب الوثيقة من صافى القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية آخر يوم عمل مصرفى من كل اسبوع وفقاً للمعادلة المشار إليها فى البند الخاص بالتقييم الدورى من نشرة الأكتتاب. يتم خصم قيمة وعدد الوثائق المطلوب إستردادها من أصول الصندوق اعتباراً من يوم العمل المصرفى التالي لآخر يوم عمل مصرفي من كل اسبوع.
- ويتم اضافة قيمة الوثائق المستردة فى حساب العميل خلال يومى عمل مصرفى من آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عائداً بالمخالفة لشروط الإصدار ، ويلزم الصندوق بإسترداد وثائق الاستثمار بمجرد الطلب وبما يتفق مع أحكام المادة (١٥٨) من اللائحة التنفيذية .

٢,٢ الوقف المؤقت لعمليات الإسترداد

وفقاً لأحكام المادة (١٥٩) اللائحة التنفيذية يجوز وقف عمليات الإسترداد أو السداد النسبى متى طرأت ظروف إستثنائية تبرر هذا الوقف وكانت مصلحة حاملي الوثائق تتطلب ذلك وهذا بعد إبلاغ الهيئة من قبل مدير الإستثمار بقرارها الصادر بالوقف بعد إعتمادها من لجنة الإشراف على الصندوق المفوضة من مجلس إدارة البنك.

وتعتبر الحالات التالية ظروفا إستثنائية تبرر وقف عمليات الإسترداد :

- تزامن طلبات التخارج من الصندوق وبلوغها حداً يعجز معها مدير الإستثمار عن الإستجابة لطلبات الخروج .
- حالات القوة القاهرة
- يتم الوقف أو السداد النسبي وتقدير هذه الظروف الإستثنائية أو غيرها تحت إشراف الهيئة وبعد الحصول على موافقتها
- ويكون هذا الوقف مؤقتاً إلى أن تزول أسبابه والظروف التي إستلزمته

ولا يجوز لمدير الإستثمار قبول أو تنفيذ أى طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الإسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة

ويلتزم مدير الإستثمار بإخطار حاملى وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الإسترداد وفقاً لوسيلة الإخطار المحددة بنشرة الإكتتاب و مذكرة المعلومات ، وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة ، ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الإسترداد والإعلام المستمر عن عملية التوقف.

ويجب إخطار الهيئة وحاملى وثائق الإستثمار بإنتهاء فترة إيقاف عمليات الإسترداد .

٣ - أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وطبقا لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق، وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية.

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى .
وتعتبر أسس تصنيف الأصول والإلتزامات المالية ، عند نشأتها والتي تعتمد على نيه الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولى بها وكذا طرق قياس قيمتها العادلة وتقدير مدى الإضمحلال في قيمة الأصول المالية من أهم البنود التي استخدمت الافتراضات المحاسبية والتقديرات في قياسها والتي قد يترتب على استخدامها تأثير جوهرى على القيم الدفترية لها وعلى الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها والمدرجة بالقوائم المالية للصندوق طبقاً للسياسات المحاسبية المطبقة والواردة بالإيضاحات أرقام وفيما يلى عرض لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية.

٥- أهم السياسات المحاسبية المتبعة

١,٥ إثبات المعاملات بالدفاتر

يتم إمساك حسابات الصندوق بالجنيه المصري.

٢,٥ الاعتراف والقياس الأولي

يتم الأعتراف بجميع الأصول و الإلتزامات المالية الأخري مبدئياً عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.
يتم قياس الأصل المالي ما لم يكن عملاء بدون عنصر تمويل (هام أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلي تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلي إقتنائها أو إصدارها.

٣,٥ التصنيفات والقياس اللاحقة

عند الاعتراف المبدئي ، يتم تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المستهلكة ، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – سندات الدين ، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر - أدوات حقوق الملكية ، أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
لايتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي إلا إذا غير الصندوق نموذج أعماله لإدارة الأصول المالية وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة التقرير الاولي التالية للتغيير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفي كلا من الشرطيين التاليين ولم يتم تخصيصهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :-

- إذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة بهدف تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية.
- اذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة علي المبلغ الأصلي المتبقي وغير المسدد).

كما تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر اذا استوفت الشروط التالية واذا لم يتم تصنيفها مسبقاً لتكون أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :-

- اذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الادارة يشمل كل من تحصيل دفعات نقدية مستقبلية وبيع الأصول المالية.
- اذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة علي المبلغ الأصلي المتبقي والغير مسدد).

عند الاعتراف الاولي لأدوات حقوق الملكية وغير المحتفظ بها بغرض التداول ، قد يختار الصندوق بشكل غير قابل للتعديل عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذة الاستثمارات في قائمة الدخل الشامل الاخر بحيث يتم هذا الاختيار لكل استثمار علي حده. إن جميع الأصول المالية التي لا تقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر المجمع المذكوره أعلاه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة المجمع وهذا يشمل كافة مشتقات الأصول المالية . عند الاعتراف الاولي ، للصندوق امكانية الاختيار بشكل لا رجعة فيه تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الاخر المجمعة اذا كان ذلك يقلل بشكل جوهري عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ. ان السياسات المحاسبية المتعلقة بالتطبيق متشابهة مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الصندوق والتي أصبحت سارية المفعول ابتداء من ١ يناير ٢٠٢١.

الأصول المالية - التقييم نموذج الاعمال : السياسة المطبقة من١ يناير ٢٠٢١

يقوم الصندوق بإجراء تقييم لهدف نموذج الاعمال الذي يتم فيه الإحتفاظ بالأصل المالي علي مستوي المحفظة لان هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة وتشمل المعلومات التي يتم أخذها في الإعتبار :

- السياسات والاهداف المحددة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية ويشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الادارة تركز علي تحقيق دخل الفوائد التعاقدية والحفاظ علي صورة معينة لسعر الفائدة ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي إلتزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول.
- كيفية تقييم أداء المحفظة والتقرير لإدارة الصندوق عنها.
- المخاطر التي تؤثر علي أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الاعمال وكيفية إدارة هذه المخاطر. كيف يتم تعويض مدير النشاط : علي سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة
- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة واسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية الي أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للالغاء ، لاتعتبر مبيعات لهذا الغرض ، بما يتماشي مع اعتراف الصندوق المستمر بالأصول.

الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي تتم ادارتها والتي يتم تقييم أدائها علي اساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر .

الاصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة :

السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١.

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف "أصل المبلغ" علي أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الأعتراف الأولي . تعرف الفائدة علي انها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الاقراض الاساسية الاخري (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الادارية) وكذلك هامش الربح .

عند تقدير ما اذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ، فإن الصندوق تأخذ في الأعتبار الشروط التعاقدية للأداة يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي علي مدة تعاقدية يمكن ان تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط و عند أجراء هذا التقييم تراعي الشركة ما يلي :

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية .
- الشروط التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدي، بما في ذلك صفات المعدل المتغير
- الدفع مقدما وميزات التمديد
- الشروط التي تحد من مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من اصول محددة (علي سبيل المثال ، الصفات الخاصة بحق عدم الرجوع).

تتوافق صفة الدفع النقدي مع مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط اذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل الي . حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الدين والفائدة علي المبلغ الأصلي القائم ، والذي قد يشمل تعويضا اضافيا معقولا للانهاء المبكر للعقد . بالاضافة الي ذلك ، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول علية بخصم او علاوة لمبلغ التعاقدي، وهي صفة تسمح او تتطلب الدفع المقدم بمبلغ يمثل الي . حد كبير المبلغ الاسمي التعاقدي بالاضافة الي الفائدة التعاقدية المستحقة) ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل ايضا مبالغ اضافية معقولة يتم التعامل مع التعويض عن الانهاء المبكر) بما يتوافق مع هذا المعيار اذا كانت القيمة العادلة لصفة الدفع مقدما غير ذات اهمية عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والارباح والخسائر : السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم بالقيمة العادلة الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.
الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة	يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر الاضمحلال يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الاجنبية والاضمحلال في الربح أو الخسارة يتم احتساب أي ربح او خسارة عند الاستبعاد في الربح أو الخسارة.
استثمارات في أدوات حقوق الملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة ، يتم إثبات توزيعات الأرباح كإيراد في الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار ، يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخري في الدخل الشامل الأخر ولايتم إعادة تصنيفها مطلقاً إلى الأرباح أو الخسائر.
أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة ، يتم إحتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر الأخري في قائمة الدخل الشامل الاخر عند الاستبعاد يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمة الدخل إلي الأرباح أو الخسائر.

٤,٥ إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أذون الخزانة)

يتم تسجيل أذون الخزانة المصرية بالمركز المالي بقيمتها الاسمية بعد خصم رصيد العوائد التى لم تستحق بعد وتدرج العوائد التي لم تستحق تباعاً بالايرادات بقائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة العائد الفعلى.

٥,٥ استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

- السندات الحكومية

قيمة السندات الحكومية مقيمة طبقاً لسعر الإقفال الصافي (سعر الإقفال بعد خصم الفائدة المستحقة عن السنة من آخر يوم صرف الكوبون حتى آخر يوم تنفيذ (مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن السنة من آخر كوبون وحتى يوم التقييم ويتم تسعير السندات وفقا لتبويب الاستثمار وبما يتوافق مع معايير المحاسبة المصرية .

- وثائق صناديق الإستثمار الأخرى

قيمة وثائق الاستثمار فى صناديق الاستثمار الاخرى تدرج على أساس آخر قيمة إستردادية معلنة .

- الأسهم المقيدة بالبورصة

الاوراق المالية المقيدة بالبورصة تقيم علي أساس اسعار الاقفال السارية وقت التقييم علي أنه يجوز في حالة الاوراق المالية التي لا يوجد لها اسعار سوقية معلنة وقت تقيمها أو مضي علي آخر سعر معلن ثلاثة اشهر أو تداولاتها محدودة وغير نشطة ان يتم التقييم بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

٦,٥ أسس قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية علي أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة ، ومن ثم يتم تحديد قيم الأصول المالية باستخدام أسعار الشراء الحالية لتلك الأصول المختلفة ، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية علي أساس الأسعار الحالية التي يمكن أن تسوي بها تلك الإلتزامات.
- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً ، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخري المشابهة بصورة جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخري للتقييم ينتج عنها أسعار مشابهة للسوق يمكن الاعتماد عليها ، وعند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة . ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٧,٥ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٢٣ بشأن بعض الاستثناءات الجوازية فى تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٧ - الأدوات المالية) للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية
يجوز للشركات المرخص لها بمزاولة ا لأنشطة المالية غير المصرفية استثناء الأدوات والأصول المالية التالية من الاعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة- :

- أدوات الدين الصادرة عن الدولة بالعملة المحلية.
- الحسابات الجارية والودائع بالعملة المحلية لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى والمستحقة خلال شهر بحد أقصى من تاريخ القوائم المالية . وعلى الشركات الراغبة فى استثناء الأدوات والأصول المالية المشار إليها بالفقرة السابقة أن تفصح عن ذلك فى قوائمها المالية.

وبناءا عليه يطبق الصندوق إيجازة عدم التطبيق لمعيار (٤٧ – الأدوات المالية) فيما يخص الإعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة.

٨,٥ تحقق الإيراد

يقوم الصندوق بالاستثمار في أسهم ، أذون خزانة والسندات الحكومية وغير الحكومية والودائع لأجل وشهادات الإدخار البنكية وفيما يلي كيفية أثبات الإيراد يوميا .

٩,٥ فائدة أذون الخزانة

يتم إحتساب فائدة أذون الخزانة طبقاً لمبدأ الاستحقاق المحاسبى باستخدام طريقة العائد الفعلى ويتم تسجيله كإيراد مستحق يومياً.

١٠,٥ فائدة السندات الحكومية

يتم إحتساب الفوائد على السندات الحكومية ويتم تسجيلها كعوائد مستحقة طبقاً لمبدأ الاستحقاق واثباتها يومياً مأخوذ في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل العائد الفعلى وذلك على أساس التوزيع الزمني.

١١,٥ ودائع لأجل

- تم حساب الفوائد علي الودائع لأجل و يتم تسجيلها كعوائد مستحقة طبقاً لمبدأ الإستحقاق واثباتها يومياً مأخوذ في الإعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل العائد الفعلى وذلك على أساس التوزيع الزمني.

١٢,٥ الاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار

يتم عرض الاستثمارات في صناديق الإستثمار بالمركز المالى على أساس آخر قيمة استردادية معلنة ، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الاستردادية وتكلفة الشراء بقائمة الدخل وفقا لما جاء بالمعيار رقم (٢٥) والخاص بالأفصاح والعرض للأدوات المالية.

١٣,٥ أرباح بيع الاستثمارات المالية

يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالربح (الخسارة) الناتج عن بيع الأوراق المالية فى تاريخ تنفيذ المعاملة بالفرق بين سعر البيع (القيمة العادلة) والقيمة الدفترية للأوراق المالية.

١٤,٥ الأرباح (الخسائر) غير المحققة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية

يتم ادراج الأرباح (الخسائر) الناتجة عن التغير في القيمة السوقية للأوراق المالية والمتمثلة في الفرق بين القيمة الدفترية للأوراق المالية والقيمة السوقية ضمن قائمة الدخل.

١٥,٥ الضريبة على عائد أذون وسندات الخزانة المصرية

يتم احتساب الضريبة المستحقة على عائد أذون وسندات الخزانة يومياً (٢٠٪) من العائد اليومى (المحتسب) ويتم تسجيلها ضمن حسابات دائنة أخرى لحين خصمها من المنبع فى تاريخ استحقاق الاذن أو السند أو عند البيع.

١٦,٥ إثبات المصروفات

طبقا لنشرة الإكتتاب فيتم إثبات الالتزامات علي الصندوق يوميا كمصروفات مستحقة وهي :-

- أتعاب مدير الاستثمار.
- أتعاب البنك المصري لتنمية الصادرات.
- عمولة أمين الحفظ.
- أتعاب حسن الاداء.
- أتعاب مراقبي الحسابات.
- أتعاب شركة خدمات الادارة.
- مصروفات نشر أسبوعية ونصف سنوية.
- أتعاب لجنة الإشراف.
- أتعاب رئيس جماعة حملة الوثائق ونائبها
- تعاب المستشار الضريبي.
- أية مصروفات أخرى متعلقة بنشاط صناديق الإستثمار .

١٧,٥ قائمة التدفقات النقدية

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.
- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك.
- والودائع بإخطار والودائع لأجل وكذا الإستثمارات في أذون الخزانة و شهادات إيداع البنك المركزي التي تستحق خلال ثلاثة شهور أو أقل من تاريخ إقتنائها إن وجدت.

١٨,٥ فروق استرداد وإعادة بيع الوثائق

يتم تجنيب الفرق بين سعر الوثيقة المعلن طبقا للتقييم اليومي لصافي أصول الصندوق و القيمة الاسمية للوثائق المستردة أو المعاد بيعها في حساب فروق القيمة الاستردادية للوثائق.

١٩,٥ الدخل الشامل

هو التغير في حقوق حملة الوثائق خلال السنة والناتج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم هذه.

- يشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود كل من الأرباح أو الخسائر" و" الدخل الشامل الآخر".

٢٠,٥ معايير المحاسبة المصريه الجديدة و التعديلات المصاحبة لها

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإستبدال والغاء بعض معايير المحاسبة المصرية وفيما يلى المعايير التى شملها القرار:

١. معايير تم إستبدالها :

*معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكها".

*معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٣) "الأصول الغير الملموسة ".

٠*معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".

*معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٥) "الزراعة".

*معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٦) "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية".

٢. معايير جديدة تم إضافتها:

* معيار المحاسبة المصرى رقم (٥٠) "عقود التأمين".

٣. معايير تم الغاؤها:

* معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٧) "عقود التأمين".

وكل التعديلات على المعايير المحاسبية السابق سردها ليس لها أثر على القوائم المالية للصندوق.

- بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لعام ٢٠٢٤ بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي ملخص بهذه التعديلات:-

معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) القوائم المالية المستقلة.

معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري .

٦- النقدية بالبنك

	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
حساب جاري بالبنك - عملة محلية	١,٤٣٨,٣٤٦	١٥٥,٤٢٣
حساب جاري بالبنك - عملة اجنبية	٢٠٤,٠٥٥	١٣١,٣٦٢
الاجمالي	١,٦٤٢,٤٠١	٢٨٦,٧٩٤

٧- إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

١,٧ اسهم محلية مقيدة بالبورصة المصرية

٢٠٢٤/٦/٣٠	التغيرات في القيمة السوقية ربح (خسارة)	صافي القيمة السوقية	نسبة صافي القيمة الي صافي اصول الصندوق (%)
قطاع اتصالات وأعلام وتكنولوجيا معلومات	(١٨٥,٢٢٥)	٨٨٩,٣٠٦	٣.٨٥%
قطاع أغذية مشروبات	(٢٢٩,٣٩٦)	١,٦٠١,٧٧٨	٦.٩٤%
قطاع خدمات مالية غير مصرفية	(٢٠٥,٧٥٣)	١,٦٩١,٠٣٠	٧.٣٣%
قطاع موارد أساسية	(١٥,٥٣٥)	٥,٩٤٥,٤١٩	٢٥.٧٥%
قطاع البنوك	١٠٨,٠٩٢	٤,٧٣٠,٦٤٠	٢٠.٤٩%
قطاع العقارات	٩١٣,٣٢٢	٣,٨٠٤,٣٧٩	١٦.٤٨%
قطاع مقاولات و انشاءات	١٥٣,٨٢٩	١,٣٥٥,٠١٢	٥.٨٧%
قطاع رعاية صحية	(١٠٨,٨٢٦)	٥٩٩,٩٨٦	٢.٦٠%
الاجمالي	٤٣٠,٥٠٨	٢٠,٦١٧,٥٥٠	٨٩.٣١%

٢٠٢٣/١٢/٣١	التغيرات في القيمة السوقية ربح (خسارة)	صافي القيمة السوقية	نسبة صافي القيمة الي صافي اصول الصندوق (%)
قطاع اتصالات وأعلام وتكنولوجيا معلومات	٣٤٠,٧٨٦	١,٠٧٤,٥٣١	٥.٣٨%
قطاع أغذية مشروبات	٨٣٤,٢٢٦	١,٥٥٦,٣٦١	٧.٨٠%
قطاع البنوك	١,٧٧٠,٨٣١	٤,٧٣٣,٩٦٩	٢٣.٧٢%
قطاع خدمات مالية غير مصرفية	١٥٥,٥٤٦	٢,٥٤٢,٧٢٦	١٢.٧٤%
قطاع خدمات ومنتجات صناعة السيارات	٧٨٢,٣٩٩	٢,٥٦٨,٣٩٠	١٢.٨٧%
قطاع العقارات	٧٩٩,٨٧٨	٢,٠٦٥,٤٧٥	١٠.٣٥%
قطاع موارد اساسية	١,٠٦٧,٣٣٥	٣,٣٩٩,٨٥٨	١٧.٠٣%
قطاع مقاولات و انشاءات	٣٤٥,٥٣٧	٦٧٢,٣٦٠	٣.٣٧%
الاجمالي	٥,٩٥٢,٠٠٧	١٨,٦١٣,٦٧٠	٩٣.٢٦%

تم قياس القيمة العادلة لكافة الأسهم فى نهاية الفترة باستخدام مدخلات المستوى رقم (١) وهى الأسعار المعلنة في السوق النشط.

٢,٧ صناديق استثمار

	٢٠٢٤/٦/٣٠			٢٠٢٣/١٢/٣١		
	التغير في القيمة السوقية	القيمة السوقية	النسبة الي صافي أصول الصندوق	التغير في القيمة السوقية	القيمة السوقية	النسبة الي صافي أصول الصندوق
صندوق استثمار جي اي جي للتامين النقدي	٥٢,٧٩٤	٥٩٧,٧٥١	٢.٥٩٪	٤٤,٤٣٣	٥٤٤,٩٥٦	٢.٧٣٪
صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي	٧٨,٠٧٢	١,٢١٨,٨٦٢	٥.٢٨٪	٧٧,٦٠٤	٩٤٩,٣٨٤	٤.٧٦٪
الاجمالي	١٣٠,٨٦٦	١,٨١٦,٦١٣	٧.٩٪	١٢٢,٠٣٧	١,٤٩٤,٣٤٠	٧.٥٪

٨- عوائد مستحقة و أرصدة مدينة أخري

	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
عائد مستحق علي الحساب الجاري	١,١٨٢	٣٢
مصروفات مدفوعة مقدما	٢,٥٢٨	٠
عوائد مستحقة (كوبونات أسهم)	٢٨,١٦٤	١٤٥,٤٤٢
مبيعات تحت التسوية	٤٤٤,٩٧٤	٠
الاجمالي	٤٧٦,٨٤٨	١٤٥,٤٧٤

٩- مصروفات مستحقة

	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أتعاب البنك المصري لتنمية الصادرات	٩,١٤٨	٨,٥٦٢
اتعاب مدير الاستثمار	٨,٢٣٣	٧,٧٠٥
أتعاب مراقب الحسابات	٣٠,٥١٠	٢٢,٠٠٠
مصاريف امناء حفظ أوراق مالية	٤٢٤	٣٨٨
مصروفات نشر وأعلان	٣٠,٥٩١	١٤,٦٤٥
أتعاب المستشار الضريبي	١٩,٩٣٣	١٦,٥٠٠
اتعاب شركة خدمات الادارة	٢,٧٩٥	٣,٨٢١
اتعاب لجنة الاشراف	٩,٠٠٠	١٨,٠٠٠
أتعاب الممثل القانوني لحمة الوثائق ونائبة	٧٤٥	١,٥٠٠
الهيئة العامة للرقابة المالية - رسم تطوير	٧,١٦٦	٣,٧٥٤
الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل	٩,٠٦٨	٢١,٨٢٦
اتعاب حسن الاداء	٠	٤٤٨,٦٨٢
مشتريات اسهم تحت التسوية	١,٣٢٥,٢٦٧	٠
اتعاب اعداد القوائم المالية	٩,٩٧٣	٥,٠٠٠
اخرى	٠	١,٨١٩
الاجمالي	١,٤٦٢,٨٥٣	٥٧٤,٢٠٢

١٠- دائنو مصلحة الضرائب

	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ضرائب توزيعات أرباح	١,٤٠٨	٧,٢٧٢
ضرائب الخصم و الاضافة	٣,٧٢٠	٠
الاجمالي	٥,١٢٨	٧,٢٧٢

١١- صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق

	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الارباح المرحلة	٢٢,٣٣٢,٨٥٨	٢٠.١٨٧.٩٠١
المحول الي الارباح المرحلة	٧,٩٨٦,٨٥٧	٢.١٤٤.٩٥٧
الارباح المرحة اخر الفترة	٣٠,٣١٩,٧١٥	٢٢.٣٣٢.٨٥٨
القيمة الاسمية للوثائق القائمة	٥,٢٥٢,٧٠٠	٥.٢٤٠.١٠٠
فروق القيمة الاستردادية اخر الفترة	(١٥,٥١٠,٢٨١)	(١٥,٦٠١,٣٧٢)
صافي ارباح الفترة	٣,٠٢٣,٢٩٧	٧.٩٨٦.٨٥٧
الصافى	٢٣,٠٨٥,٤٣١	١٩.٩٥٨.٨٠٤

١٢- عوائد الإستثمارات المالية

	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/٦/٣٠
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
عائد استثمارات في أسهم (توزيع كوبونات)	٢٣٧,٥٤٧	٢٩٣,٤٢٦
عائد الحساب الجاري	٤٦,٦٧٥	١٦,٣٠٤
الاجمالي	٢٨٤,٢٢٢	٣٠٩,٧٣٠

١٣- صافي أرباح بيع استثمارات مالية

	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/٦/٣٠
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ارباح بيع اسهم محلية مقيدة بالبورصة المصرية	٢,٢٥٨,٤١٨	٦٥٤,١٦٤
ارباح بيع وثائق استثمار	٤٢,٨٦٩	٣٦,٠٨٤
الاجمالي	٢,٣٠١,٢٨٧	٦٩٠,٢٤٨

١٤- مصروفات النشاط

	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/٦/٣٠
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
اتعاب مدير الاستثمار	٥٠,٣٠٨	٢٩,٩٣٣
اتعاب البنك المصري لتنمية الصادرات	٥٥,٨٩٧	٣٣,٢٥٩
مصاريف الهيئة العامة للرقابة المالية - مقابل خدمات	٢,٤٧٣	٢,٤٧٣
اتعاب شركة خدمات الادارة	٢,٧٩٥	١,٦٢٤
اتعاب لجنة الاشراف	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠
عمولة حفظ مركزي	٢,٣٨٠	١,٥٤٤
اتعاب ممثل حملة الوثائق و نائبة	٧٤٦	٧٤٢
رسوم ارسال كشوف حساب لحملة الوثائق	٠	١٥٠
مصاريف اخري	٨,٠٢٠	٣,٤٦٨
اتعاب حسن اداء	٠	٦٣,٩٦٦
اتعاب اعداد القوائم المالية	٤,٩٧٣	-
رسوم تطوير الهيئة العامة للرقابة المالية	٣٤٨	٢٢٢
الاجمالي	**١٣٦,٩٤٠**	**١٤٦,٣٣١**

١٥- مصروفات عمومية و ادارية

	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/٦/٣٠
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
اتعاب مراقب الحسابات	١٥,٠٠٠	١١,٨٧٩
مصروفات نشر و اعلان	٢٦,٧٣٢	٢٦,٧١٢
مصاريف بنكية	١,٨٦٨	١,١٧٨
اتعاب المستشار الضريبي	٤,١٠٢	٨,٢٥٠
الاجمالي	**٤٧,٧٠٢**	**٤٣,٨٦٠**

١٦- الأعباء المالية

١,١٦ الأتعاب الإدارية للجهه المؤسسة

- يتقاضى البنك المصرى لتنمية الصادرات بصفته الجهه المؤسسة أتعاب بواقع ٠.٥ % (خمسة في الالف) سنوياً من صافي أصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً خلال الشهر وتسدد في بداية الشهر التالي.
- يتم تطبيق تعريفه الخدمات المصرفية بالبنك المصرى لتنمية الصادرات عن أية خدمات مصرفية اضافية يقدمها البنك للصندوق من قيامه بتنفيذ معاملات الصندوق من تحويلات وإصدار شيكات مصرفية.

٢,١٦ أتعاب مدير الإستثمار

تتمثل أتعاب شركة برايم انفستمنتس لإدارة الإستثمارات المالية كمدير الإستثمار طبقاً للعقد المبرم بين البنك المصرى لتنمية الصادرات ومدير الإستثمار في أتعاب إدارة سنوية وأتعاب حسن أداء طبقاً كما يلى :

١,٢,١٦ أتعاب إدارة

تتقاضى شركة برايم انفستمنتس لإدارة الاستثمارات المالية كمدير إستثمار للصندوق أتعاب بواقع (٠,٤٥) اربعة ونصف في الالف سنوياً من صافي أصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً خلال الشهر وتسدد في بداية الشهر التالي.

٢,٢,١٦ أتعاب حسن الاداء

يستحق لمدير الإستثمار أتعاب حسن الاداء بواقع (٧,٥%) سبعة ونصف في المائة من صافي ارباح الصندوق خلال (الفترة / الفترة لمالية) والتى تزيد عن الارباح المحتسبة بمتوسط معدل الاقراض والخصم المعلن من البنك المركزى المصرى خلال (الفترة / الفترة المالية) مضافا إليها علاوة ٢% تحتسب هذه الاتعاب يومياً بمقارنة العائد على الوثيقة في بداية (الفترة / الفترة المالية) موضع التقييم بالشرط الحدى المشار اليه أعلاه لاستحقاق أتعاب حسن الاداء وتجنب فى حساب مخصص لهذا الغرض وفقاً لناتج هذه المقارنة وتدفع متى تحققت في نهاية العام وذلك بعد الاعتماد من مراقبي حسابات الصندوق.
ويلتزم مدير الاستثمار بتحمل كافة المصاريف و النفقات اللازمة لادارة اعماله على الوجه المطلوب ولا يلتزم البنك او الصندوق بتغطية ايه مصاريف في هذا الشأن.

٣,١٦ عمولة أمين الحفظ

يتقاضى أمين الحفظ نظير حفظ وإدارة سجلات الأوراق المالية الخاصة بالصندوق عمولة حفظ بواقع ٠.٠٢٥ % (ربع في الالف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق، والتى يتم حفظها لدى إدارة أمناء الحفظ تحتسب وتجنب يومياً وتسدد فى بداية الشهر التالى بالإضافة الى عمولة تحصيل كوبون بنسبة ٠.٠١٪ بحد أقصى ٢٠٠ جنيه.

٤,١٦ أتعاب شركة خدمات الإدارة

تتقاضى شركة خدمات الإدارة أتعاب بواقع ٠.٠٢٥٪ (ربع في الالف) سنوياً من صافي أصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً خلال الشهر وتدفع في بداية الشهر التالي.
يتحمل الصندوق مصاريف ارسال كشوف الحسابات لحملة الوثائق والتى ترسل كل ربع سنه بواسطة شركة خدمات الادارة مقابل الفواتير الفعلية.
يتحمل الصندوق مصاريف التأسيس التي يتم تحميلها على السنة المالية الأولى طبقاً لمعايير المحاسبة على ألا تزيد عن ٢ % من صافي أصول الصندوق عند التأسيس وذلك مقابل الفواتير والاشعارات الفعلية .

٥,١٦ مصروفات الاصدار والاسترداد :

لا تتحمل الوثيقة اى مصاريف اصدار ولا تتحمل اى مصاريف استرداد.

٦,١٦ اتعاب مراقب الحسابات :

يتحمل الصندوق الاتعاب الخاصة بمراقب الحسابات نظير المراجعة و السنوية للمراكز المالية للصندوق ويتم الاتفاق على تلك الاتعاب سنوياً .

٧,١٦ مصروفات الدعاية و التسويق :

يتحمل الصندوق مصاريف دعاية بحد اقصى ٠.٢٥ % سنوياً من صافي اصول الصندوق مقابل الفواتير و الاشعارات الفعلية.

٨,١٦ مصروفات اخرى :

- يتحمل الصندوق الاتعاب الخاصة بأعضاء لجنة الاشراف للصندوق وذلك مقابل ٦ الاف جنيه مصرى سنوياً لكل عضو باجمالي مبلغ ١٨ الف جنيه مصرى سنوياً .
- يتحمل الصندوق اتعاب رئيس جماعة حملة الوثائق بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مصرى سنوياً واتعاب نائب رئيس جماعة حملة الوثائق بمبلغ ٥٠٠ جنيه مصرى سنوياً على أن يتم اعتماد هذه الاتعاب اعلاه من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة.
- يتحمل الصندوق مصاريف التأسيس التي يتم تحميلها على السنة المالية الاولى طبقاً لمعايير المحاسبة على الا تزيد عن ٢% من صافى اصول الصندوق عند التأسيس وذلك مقابل الفواتير و الاشعارات الفعلية .
- يتحمل الصندوق المصاريف الادارية ومقابل الخدمات المؤداه للصندوق من الاطراف الأخرى مثل البنوك و الهيئة والنشر وذلك مقابل الفواتير و الشعارات الفعلية.
- على ان يتحمل الصندوق الضرائب و المصاريف السيادية الاخرى و التي تفرض عن ممارسته لنشاطه طبقاً للقوانين المعمول بها فى هذا الشأن على ان يتم مراجعة واعتماد هذه المصاريف من مراقبي حسابات الصندوق عند المراجعة.
- يتحمل الصندوق المصاريف الإدارية مقابل الخدمات المؤداه للصندوق من الأطراف الأخرى مثل البنوك والهيئة والنشر وذلك مقابل الفواتير والاشعارات الفعلية .
- يتحمل الصندوق مصاريف دعاية بحد اقصى ٠.٢٥٪ % سنوياً من صافى أصول الصندوق مقابل الفواتير والإشعارات الفعلية
- يتحمل الصندوق اتعاب المستشار الضريبي مقابل ٥ ألاف جنيه مصرى سنوياً (تم اعتماد زيادة الاتعاب الخاصة بالمستشار من ٥,٠٠٠ جنيه الى ٧,٥٠٠ جنيه وذلك في تاريخ ٢٠٢٩/٣/١٧ وتسرى الزيادة اعتبارا من ٢٠١٩/١/١) (الحد الاقصى للاتعاب طبقاً لنشرة الاكتتاب ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى).
- وبذلك يبلغ إجمالي الأتعاب الثابتة التى يتحملها الصندوق بحد أقصى ٧٩,٥ الف جنيه مصرى سنويا بالاضافة الى نسبة ٠,٩٧٥% سنوياً من صافي اصول الصندوق بالاضافة الى العمولة المستحقة لأمين الحفظ نسبة ٠.٠٢٥ % من القيمة السوقية للأوراق المالية المحفوظة لدية ، بالاضافة الى عمولة تحصيل كوبون بنسبة ٠,٠١٪ بحد اقصى ٢٠٠ جنيه ومصروفات دعاية بحد أقصى ٠.٢٥ % من صافي أصول الصندوق وأتعاب حسن الأداء في حال تحققها.

١٧- السياسة الإستثمارية للصندوق

في سبيل تحقيق الهدف المشار اليه عاليه ، يلتزم مدير الاستثمار بما يلى :-

أولاً : ضوابط عامة :

١. ان تعمل ادارة الصندوق على تحقيق الاهداف الاستثمارية للصندوق الواردة في هذه النشرة .
٢. ان تلتزم ادارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوى و الدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الاصول المستثمر فيها والواردة في هذه النشرة.
٣. ان تاخذ قرارات الاستثمار فى الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركز.
٤. لا يجوز للصندوق القيام باى عمليات اقراض او تمويل نقدى مباشر او غير مباشر.
٥. لا يجوز استخدام اصول الصندوق فى اى اجراء او تصرف يؤدى الى تحمل الصندوق مسئولية تتجاوز حدود قيمة استثماره.
٦. عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة بما يزيد على ١٥% من حجم التعامل اليومي للصندوق او تنفيذ عمليات اقتراض اوراق مالية بغرض بيعها او الشراء بالهامش او الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً لاحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية.
٧. يجوز لمدير الاستثمار البدء في استثمار اموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في الايداعات البنكية لدى احد البنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزى لصالح المكتتبين بحسب القدر المكتتب فيه من كل منهم.
٨. لا يجوز للصندوق ان يمتلك اى اصل فى كيان قانونى تكون مسئولية الشركاء فيها غير محددة.

ثانياً : النسب الاستثمارية وفقاً لضوابط واحكام المادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية :

- استثمار اموال الصندوق فى السوق المحلى فقط وطبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى.
- عد تركيز الاستثمارات فى اوراق مالية محددة بهدف ادارة المخاطر المرتبطة باستثمارات الصندوق.
- الاستثمار حتى ٩٥% من صافي اصول الصندوق في شراء الاسهم وحقوق الملكية.
- الاستثمار حتى ٦٠% من صافي اصول الصندوق في شراء ادوات الدين
- الاستثمار حتى ٤٠% من صافي اصول الصندوق في شراء وثائق صناديق الاستثمار
- الاحتفاظ بنسبة ٥% كحد ادنى من اموال الصندوق فى صورة سيولة نقدية لمواجهة طلبات الاسترداد وبحد اقصى ٣٠% من صافي أصول الصندوق ، ويجوز للصندوق استثمار هذه النسبة فى مجالات استثمارية منخفضة المخاطر وكافية للتحويل الى نقدية عند الطلب ، كما يجوز لمدير الاستثمار ان يرتفع بالحد الأقصى لنسبة السيولة للحد من مخاطر الاستثمار وحماية اموال حملة الوثائق وذلك في حالة عدم وجود فرص استثمارية جيده او استبدال الاوراق المالية أو مواجهة ظروف قاهرة.
- الا يقل التصنيف الائتماني عن المستوى الذي يحدده مجلس ادارة الهيئة وهو (BBB) على ان تلتزم لجنة الاشراف بناءاً على توصية مدير الاستثمار بالافصاح بشكل سنوى لجماعة حملة الوثائق عن اى تغير في التقييم الائتماني للسندات او صكوك التمويل المستثمر فيها.

١٨- **ثالثاً : ضوابط قانونية :**

وفقا لأحكام المادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية فإنه يجب الاتي :

١. الا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء اوراق مالية لشركة واحدة على ١٥٪ من صافي اصول الصندوق وبما لا يجاوز ٢٠ %

من الأوراق المالية لتلك الشركة.

٢. الا تزيد نسبة ما يستثمر في صندوق واحد على ٢٠٪ من صافي اصول الصندوق وبما لا يجاوز ٥ % من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.

٣. لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى الاوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطه على ٢٠ % من صافي اصول الصندوق.

١٩- **الاطراف ذات العلاقة**

يتعامل الصندوق مع البنك المصري لتنميه الصادرات (مؤسس الصندوق) وشركه برايم انفستمنتس لاداره الاستثمارات الماليه (مدير الاستثمار) والشركه المصريه لخدمات الادارة (شركه خدمات الاداره)علي نفس الاسس التي يتعامل بها مع الغير.

١.١٩ الجهة المؤسسة

البنك المصرى لتنمية الصادرات الكائن في ٧٨ ش التسعين الجنوبي - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة

يمتلك البنك المصرى لتنمية الصادرات المنشىء للصندوق عدد ٥٠,٠٠٠ وثيقة فى ٣٠ يونية ٢٠٢٤ بنسبة ٩٥,١٩% من عدد وثائق الصندوق .

وتتمثل طبيعة تلك المعاملات وارصدتها فيما يلي :-

المركز المالى

	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
حساب جارى بالبنك - عملة محلية	١,٤٣٨,٣٤٦	١٥٥,٤٣٢
حساب جارى بالبنك - عملة اجنبية	٢٠٤,٠٥٥	١٣١,٣٦٢
عائد الحسابات الجارية المستحق	١,١٨٢	٣٢
اتعاب البنك المصري لتنمية الصادرات المستحقة	٩,١٤٨	٨,٥٦٢

قائمة الدخل

	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/٦/٣٠
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
عائد الحساب الجاري	٤٦,٦٧٥	١٨,١٤٢
اتعاب البنك المصري لتنمية الصادرات	٥٥,٨٩٧	٣٣,٢٥٩
عمولة امين الحفظ	٢,٣٨٠	١,٥٤٤

٢,١٩ مدير الإستثمار

شركة برايم انفستمنتس لإدارة الاستثمارات المالية والكائنة فى٢ ش وادى النيل - المهندسين – الجيزة مرخص لها بمزاولة نشاط ادارة صناديق الاستثمار وتكوين و ادارة محافظ الاوراق المالية بموجب شهادة الترخيص رقم ٦٧ من الهيئة العامة للرقابة المالية

مدير محفظة الصندوق :

الاستاذ / وائل امين - مدير محفظة الصندوق

وتتمثل طبيعة تلك المعاملات وارصدتها فيما يلي :-

المركز المالى

	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أتعاب مدير الأستثمار المستحقة	٨,٢٣٣	٧,٧٠٥
أتعاب حسن الأداء المستحقة	٠	٤٤٨,٦٨٢

قائمة الدخل

	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/٦/٣٠
طبيعة التعامل	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أتعاب مدير الأستثمار	٥٠,٣٠٨	٢٩,٩٣٣

٣,١٩ شركة خدمات الإدارة

الشركة المصرية لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الاستثمار والكائنة فى ٢١ جمال الدين أبو المحاسن – جاردن سيتى.

وتتمثل طبيعة تلك المعاملات وارصدتها فيما يلي:-

المركز المالى

	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/١٢/٣١
طبيعة التعامل	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أتعاب شركة خدمات الادارة المستحقة	٢,٧٩٥	٣,٨٢١

قائمة الدخل

	٢٠٢٤/٦/٣٠	٢٠٢٣/٦/٣٠
طبيعة التعامل	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أتعاب شركة خدمات الإدارة	٢,٧٩٥	١,٦٤٢

- **لا يوجد حامل وثائق تتجاوز ملكيته ٥٪ من صافي قيمة اصول الصندوق وذلك بخلاف الجهة المؤسسة .**

٢٠شركات السمسرة :

- بلغ حجم تعاملات البيع خلال الفترة ١٤,٩٥٥,٠٤٥ جنيه مصري حتى ٣٠يونية ٢٠٢٤
- بلغت العمولة المدفوعة عن عمليات البيع خلال الفترة ٢٩,٩٧٩ جنيه مصري ٣٠يونية ٢٠٢٤
- بلغ حجم تعاملات الشراء خلال الفترة ١٤,٢٦٩,٩٩٩جنيه مصرى حتى ٣٠يونية ٢٠٢٤.
- بلغت العمولة المدفوعة عن عمليات الشراء خلال الفترة ٢٨٤,٤٤٤ جنيه مصرى حتى٣٠يونية ٢٠٢٤

٢١- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

أولاً : مخاطر يواجهها الصندوق :

تعرف المخاطر المرتبطه بالاستثمار بأنها الاسباب التى قد تؤدى الى اختلاف العائد المحقق من الاستثمار عن العائد المتوقع قبل الدخول في الاستثمار و لذلك يجب على المستثمر أن يدرك هذه العلاقة .
الأدوات المالية هي أي عقود يترتب عليها إنشاء أصل مالي لمنشأة وزيادة في إلتزام مالى أو أداة ملكية في منشاه أخرى .

خطر السوق

هي المخاطر التي تنتج من طبيعة الاستثمار فى الأسواق المالية من تغيير أسعار الأوراق المالية نتيجة لعدة عوامل من بينها أداء ونمو الشركات بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية ويبين الايضاح رقم ٧ في الايضاحات المتممة للقوائم المالية انواع الإستثمارات وأنشطتها على القطاعات المختلفة بالاضافة إلى نسبة المساهمة الى اموال الصندوق.

خطر تغيير سعر العائد

هي المخاطر الناتجة عن إنخفاض القيمة السوقية لأدوات الإستثمار ذات العائد الثابت نتيجة إرتفاع سعر العائد بعد تاريخ الشراء ، وسوف يقوم مدير الإستثمار بدراسة إتجاهات سعر العائد المستقبلية ، والإستفادة منها بالاضافة إلى التنوع في الإستثمار بين الأدوات ذات العائد الثابت والمتغير وذات الأجال المختلفة لتقليل هذه المخاطر إلى أقل درجة ممكنة .

مخاطر التضخم

تتمثل في انخفاض القوة الشرائية لقيمة صافي أصول الصندوق نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم ، فإذا كان عائد الإستثمار أقل من معدل التضخم فيعنى ذلك أن المال المستثمر سيفقد قوته الشرائية مع مرور الزمن ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق تنويع إستثمارات الصندوق بين أدوات إستثمارية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ذات عائد متغير وأدوات ذات عائد ثابت للإستفادة من توجيهات أسعار الفائدة لصالح الصندوق.

مخاطر السيولة والتقييم

هي المخاطر التي تنتج عن عدم تمكن الصندوق من تسييل أى من إستثماراته فى الوقت الذى يحتاج فيه إلى النقد نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسييله ، ونظراً لطبيعة إستثمارات الصندوق ذات الأجال المتوسطة والطويلة فسوف يتم التعامل مع هذا الخطر عن طريق الاحتفاظ بنسبة من الأموال المستثمرة في الصندوق فى صورة إستثمارات عالية السيولة كما هو محدد بالسياسة الإستثمارية للصندوق.
ونظراً لتوجيه نسبة قد تصل الى٩٥% من أموال الصندوق فى الاستثمار فى أوراق مالية مقيدة بالبورصة أو أوراق مالية مرتبط أمر تقييمها وتسييلها بيوم العمل بالبورصة فنظراً لإمكانية التعرض لعدم إتفاق أيام العمل المصرفى والبورصة مما يكون له أثره على عدم إمكانية تقييم الوثيقة فسيتم التعامل مع طلبات الإسترداد والشراء في هذه الحالة بارجاء الطلبات لأول يوم عمل مصرفي بعد إستئناف العمل بكل من البنوك والبورصة معاً مع الالتزام بالشروط الواردة بالبند (١٨) من نشرة الإكتتاب.

المخاطر الغير منتظمة

وهذه النوعية ناتجة عن حدث غير متوقع في احدى القطاعات مثل حالة اضراب العاملين في احدى القطاعات مثل حالة اضراب العاملين فى احدى الشركات او المصانع وان كانت هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها الا انه بتنويع الاسهم المستثمر فيها وعدم التركيز في قطاع واحد وبإختيار شركات غير مرتبطة تنخفض حجم هذه المخاطر.

مخاطر تقلبات اسعار الصرف

وهي المخاطر المرتبطة بطبيعة الاستثمار فى الاوراق المالية بعملات اجنبيه بخلاف الجنيه المصرى وذلك عند اعادة تقييمها بالجنيه المصرى، وتجدر الاشارة ان مختلف الدراسات الاقتصادية ومتابعة اتجاهات تقلبات العملات و التوقعات المستقبلية التي يقوم بها مدير الاستثمار تقلل من حجم هذه المخاطر حيث يستطيع اتخاذ الخطوات التي يراها مناسبة للتقليل من حجم هذه المخاطرة وذلك بالاضافة الى ان استثمارات الصندوق تكون فى الاسهم المقيدة بالبورصة المصرية فقط ومن ثم فان استثمارات الصندوق معظمها يكون بالعملة المحلية.

مخاطر عدم التنوع

وهي المخاطر المرتبطة بتركيز الاستثمار في عدد محدود من الاسهم و القطاعات مما يزيد من درجة المخاطرة في حالة انخفاض اسعارها نتيجة ارتباطها وتتميز صناديق الاستثمار بتنوع استثماراتها فى مختلف الاوراق المالية و القطاعات حيث ان قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ينص على ان لا يزيد الاستثمار فى اسهم شركة واحدة عن ١٥ % من اجمالى اموال الصندوق وبما لا يجاوز ٢٠٪ من اوراق تلك الشركة مما يؤدى الى خفض هذا الخطر الى الحد الادنى بجانب توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة.

مخاطر المعلومات

وهي المخاطر الناشئة عن عدم توافر المعلومات اللازمة من اجل اتخاذ القرار الاستثمارى او عدم شفافية السوق ، وجدير بالذكر ان الصندوق سوف يستثمر امواله فى السوق المحلى و الذى يتمتع بدرجة شفافية عاليه تمكنه من اتخاذ القرارات الاستثمارية في التوقيت المناسب.

مخاطر تسوية العمليات

وهي مخاطر نتيجة خطأ اثناء تنفيذ اوامر بيع / شراء أو نتيجة عدم نزاهة اطراف عمليات البيع / الشراء او عدم بذل عناية الرجل الحريص اثناء تنفيذ تلك العمليات وهذه المخاطر تكون قائمة بالدرجة الأولى فى البورصات الناشئة وجدير بالذكر ان مدير الاستثمار يقوم بالاستثمار فى السوق المحلى و التي تتميز بإنخفاض تلك المخاطر حيث يقوم مدير الاستثمار بإتباع سياسة السداد بعد اضافة الاوراق المالية لحساب الصندوق او تسليم الاوراق المالية المباعة بعد تحصيل قيمتها.

مخاطر التوقيت

ان التوقيت في الاستثمار مهم جداً فإحتمال ربح المستثمر الذى استثمر فى بداية صعود السوق أكبر من توقيت الاستثمار في وقت وصول السوق الى القمة أو وقت الهبوط ، وحيث ان مدير الاستثمار يتمتع بخبرو واسعة ودراية عن السوق و ادوات الاستثمار المتاحة فهو قدير على تقييم وتحديد الوقت المناسب للاستثمار فى الاسهم المربحة التي تعود على الصندوق بعائد جيد.

مخاطر تغيير اللوائح والقوانين

وهي المخاطر الناجمة عن تغيرر بعض القوانين واللوائح فى الدول المستثمرة فيها وقد تؤثر بالسلب او بالايجاب على بعض قطاعات المستثمر فيها مما قد يؤثر على اسعار تلك الاوراق المالية ومما يقلل من حجم هذه المخاطرة هو التنوع الاستثمارى فى مختلف القطاعات ، وقيام مدير الاستثمار بالمراجعة النشطة للمحفظة الاستثمارية في ضوء اعتماده على مختلف الدراسات والتوقعات الاقتصادية و السياسية.

خطر الائتمان وكيفيه ادارته :

تعتبر ارصدة الحسابات الجاريه والودائع لاجل لدي البنوك واذون الخزانه ومدينو بيع اصول ماليه والعوائد المستحقه من الاصول الماليه المعرضه لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدره تلك الاطراف علي سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق ويقوم مدير الاستثمار بتطبيق سياسات واجراءات متطوره بما يؤدي الي خفض خطر الائتمان الي الحد الادني.

ثانياً : تبويب الادوات المالية

تقوم المنشأة بتبويب الأدوات المالية الى فئات تناسب طبيعة المعلومات المفصح عنها أخذاً فى الاعتبار بعض الأمور مثل خصائص الأدوات المالية وأسس القياس التي تم تطبيقها وبصفة عامة يجب أن تميز فئات الأدوات المالية بين البنود التي تم اثباتها بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة والتى يتم قياسها بالقيمة العادلة . تتمثل الأدوات المالية للصندوق في الأصول والإلتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية الأرصدة النقدية بالبنوك، الاستثمارات المالية والمدينين، كما تتضمن الإلتزامات المالية أرصدة الدائنين ويتضمن الإيضاح رقم (٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية ، وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات طبقا لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والتزامات الصندوق والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها الصندوق لتخفيض أثر تلك المخاطر .

٢٢- الموقف الضريبي

- صدر قرار بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل وتم نشرها بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر (أ) بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠١٤ على أن يعمل بها إعتباراً من اليوم التالي لتاريخ النشر، وقد تضمن القانون المشار اليه بعض التعديلات المرتبطة بنشاط صناديق الإستثمار الأمر الذى قد يترتب عليه إعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٤ خضوع أرباح صناديق الإستثمار للضريبة وكذلك توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية وذلك كما يلى :-

١- أرباح صندوق الإستثمار بسعر مقطوع وفقاً لأحكام القانون وذلك بالنسبة لكل من الأرباح الرأسمالية المحققة للأوراق المالية المقيدة فى البورصة (سعر الضريبة ١٠%).

٢- خضوع باقي نشاط الصندوق للضريبة وفقاً لأحكام قانون الضريبة علي الدخل.

٣- ويتم إحتساب الضريبة علي صافي أرباح الصندوق من واقع الإقرار الضريبي الذي يقدمه الصندوق وفقاً لقانون الضريبة علي الدخل

٤- تعفي الأسهم المجانية للشركات جميعها من الضريبة ، تقيد الأسهم المجانية التي يحصل عليها الصندوق بالقيمة الأسمية للسهم . وتتخذ القيمة الأسمية أساساً لتحديد تكلفة الإقتناء عند التصرف في الأسهم وتحديد الأرباح أو الخسائر الرأسمالية في حال أسفر ناتج التعاملات علي الأوراق المالية المقيدة عند وجود خسائر رأسمالية محققة ، ترحل الخسائر لفترة لا تتعدي ثلاثة سنوات إعتباراً من العام الميلادي التالي للسنة التي تحققت فيها الخسائر الرأسمالية .

٥- تعفي توزيعات صناديق الاستثمار في الاوراق المالية المنشأة وفقاً لقانون سوق رأس المال المشار اليه التي لا يقل إستثمارها في الاوراق المالية وغيرها من ادوات الدين عن (٨٠٪) وتوزيعات صناديق الإستثمار القابضة التي يقتصر الاستثمار فيها علي صناديق الاستثمار المشار اليها ، وتوزيعات الارباح التي تحصل عليها هذه الصناديق بعد اضافة (١٠%) من قيمة هذه التوزيعات الي الوعاء الخاضع للضريبة مقابل التكاليف غير واجبة الخصم ، وعائدا الاستثمار في صناديق الاستثمار النقدية ، وعائد السندات المقيدة في جداول بورصة الاوراق المالية دون سندات الخزانة وارباح صناديق الاستثمار التي يقتصر نشاطها علي الإستثمار في النقد دون غيره .

- صدر قرار بقانون رقم ٩٦ لسنه ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل وتم نشرها بالجريدة
- الرسمية (العدد (٣٤) بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ على أن يعمل بها اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ النشر والذي نص على ان يوقف العمل بالأحكام المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٥٣ لسنه ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل المشار اليه فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة وذلك لمدة عامين ابتداءاً من ١٧ مايو ٢٠١٥.
- وفقاً للقانون رقم ٧٦ الصادر بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٧ فإنه يستمر وقف العمل بالأحكام المنصوص عليها في
- القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة ثلاث أعوام تنتهي في ٢٠٢٠/٥/١٧
- نص قانون ١٩٩ لسنة ٢٠٢٠ والصادر بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠ على الآتي:

١. تخضع للضريبة بسعر (١٠%) دون خصم أي تكاليف توزيعات الأرباح التي تجريها شركات الأموال أو شركات الأشخاص بما في ذلك الشركات المقامة بنظام المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة للشخص الطبيعي غير المقيم والشخص الاعتباري المقيم والغير المقيم بما في ذلك أرباح الأشخاص الاعتبارية غير المقيمة التي تحققها من خلال منشأة دائمة في مصر، عدا التوزيعات التي تتم في صور أسهم مجانية. ويكون سعر الضريبة (٥%) من توزيعات الأرباح إذا كانت الأوراق المالية مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية دون خصم أية تكاليف.
٢. يؤجل العمل بالضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها المقيمون من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من الأوراق المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية حتى نهاية عام ٢٠٢١ ، ولايسري هذا التأجيل على الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها المقيمون من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من التصرف في السندات الحوكمية..
٣. يتم التجاوز عن الضريبة المستحقة على الأرباح الرأسمالية التي يحصل عليها المقيمون وغير المقيمين من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الناتجة عن التصرف في الأوراق المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠٢٠/٥/١٧ حتى تاريخ بدء العمل بهذا القانون.

٤. تفرض ضريبة دمغة (٠,٥) في الألف يتحملها البائع المقيم و (٠,٥) في الألف يتحملها المشتري المقيم على إجمالي عمليات بيع الأوراق المالية بجميع أنواعها سواء كانت هذه الأوراق مصرية أو أجنبية، مقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية أو غير مقيدة بها، وذلك دون خصم أي تكاليف.

٥. يعمل بهذا القانون بداية من تاريخ ١ أكتوبر ٢٠٢٠.

٦. تم إلغاء ضريبة الدمغة إبتداء من عام ٢٠٢٢ وفقاً لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية.

٧. بناء على المستشار الضريبى للصندوق فيما يلى بيان بالموقف الضريبي في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بأن الصندوق يحاسب ضريبيا امام مأموريه ضرائب الشركات المساهمه بالقاهره – رقم تسجيل ضريبي : ٦٧٢/٧٨٣/٠٣٧ ويلتزم الصندوق بتقديم اقراراته الضريبيه سنويا على المنظومه الضريبيه فى المواعيد القانونيه واخر اقرار ضريبى تم تقديمه في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والموقف الضريبى كما يلى :-

أولا: ضريبه شركات الاموال:-

- قامت المأموريه بالربط عن السنوات ٢٠١٦/٢٠١٥ بناء على قرار لجنه الطعن وتم اصدار نموذج ٣ سداد وتم الطعن عليه وتم تقديم طعن على ماده ٨٧جزاءات ماليه بالمأموريه وتم تقديم طعن مباشر على الماده ٨٧ بلجان الطعن الضريبى وتم تقديم مذكرة دفاع مدعومة بالمستندات وحتى الان لم يصدر القرار بعد ويتم تقديم الاقرارات الضريبية السنويه بصفه منتظمه على المنظومه الضريبية.

ثانيا: ضريبه كسب العمل

- حيث لم يتم صرف اى اجور او مرتبات ضمن القوائم المالية لصندوق الاستثماروبالتالى لايوجد ضريبة مرتبات مستحقة على الصندوق.

ثالثا: ضرائب الدمغة

- تم الغاء ضريبه الدمغه على بند الاعلانات بقانون رقم ٣ لسنه ٢٠٢٢ اعتبارا من ٢٠٢٢/١/٥ واصبح نشأة ضريبة الدمغة على العقود والتوكيلات والتفويضات فقط.

وبناء على ذلك لاتوجد اى ضريبة مستحقة على الصندوق.

٢٣- **احداث هامة**

- تم تأكيد وجود فيروس كرونا الجديد (Covid ١٩) فى اوائل عام ٢٠٢٠ وأنتشر على مستوى العالم بما فى ذلك جمهورية مصر العربية مما تسبب فى تعطيل العديد من الشركات والأنشطة الأقتصادية، يعتبر مدير الإستثمار أن هذا التفشى حدث غير قابل للتعديل فى القوائم المالية الدورية وقتها نظرا لان الوضع متغير وكان سريع التطور، ولا يعتبر مدير الإستثمار أنة من الممكن تحديد تقدير كمى للأثر المحتمل لهذا التفشى على البيانات المالية للصندوق وقت الإنتشار وإنتهى الحدث ولا أثر لهة على القوائم المالية.
- قامت شركة خدمات الإدارة الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار - شركة مساهمة مصرية) بإعداد القوائم المالية إعتبارا من الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ تنفيذا لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٢١ بتعديل القرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨ بالزام شركات خدمات الإدارة بإعداد القوائم المالية السنوية أو النصف سنوية للصندوق إعتباراً من العام المالي ٢٠٢٢.
- كما قررت لجنة السياسات النقدياة للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣.٢٥%، ١٤.٢٥%، ١٣.٧٥% على الترتيب، كما تم رفع سعر الإئتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى١٣.٧٥%.
- بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦.٢٥%، ١٧.٢٥٪، ١٦.٧٥% على الترتيبخ كما تم رفع سعر االنتمان والخصم بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦.٧٥%.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٣ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل الي ١٨.٢٥%،١٩.٢٥% و ١٨.٧٥% علي الترتيب، كما تم رفع سعر الإئتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة اساس ليصل الي ١٨.٧٥%.
- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلي ٢٧.٢٥% ٢٨.٢٥% ٢٧.٧٥% علي الترتيب كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلي ٢٧.٧٥%.

  وقد أعلن البنك المركزي المصري عن ترك تحديد سعر صرف العملات الأجنبية وفقًا لأليات السوق إعتبارًا من ٦ مارس ٢٠٢٤.

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإستبدال والغاء بعض معايير المحاسبة المصرية وفيما يلى المعايير التى شملها القرار:

١. معايير تم إستبدالها :

*معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكها".

*معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٣) "الأصول الغير الملموسة ".

٠*معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".

*معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٥) "الزراعة".

*معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٦) "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية".

- . معايير جديدة تم إضافتها:
- * معيار المحاسبة المصرى رقم (٥٠) "عقود التأمين".
- ٣. معايير تم الغاؤها:
- * معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٧) "عقود التأمين".
- وكل التعديلات على المعايير المحاسبية السابق سردها ليس لها أثر على القوائم المالية للصندوق.
- بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لعام ٢٠٢٤ بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي ملخص بهذه التعديلات:-
- معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
- معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) القوائم المالية المستقلة.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري .